دور الجماعات الإقليمية في تنمية وتطوير الحدود .

د. نزار بلة بن دراج المسعود الياس
جامعة وهران2 جامعة الجلفة

الملخص :

تشمل السياسة العامة الوطنية لتهيئة الإقليم جميع الإستراتيجيات الرّامية إلى ضمان التوزيع المناسب للسكان والنشاطات الاقتصادية والهياكل الأساسية، مع مراعاة خصائص الأقاليم والحرص على ضمان التوازن والإنصاف والجاذبية عبر كامل فضاءات التراب الوطني وذلك، في إطار التنمية المستدامة.

وعليه، لا يكمن رهان هذه السياسة في مرافقة الأقاليم الأكثر ديناميكية من خلال هيكلة حركيتِها فحسب، بل وخصوصا، في السهر على دمج الفضاءات النائية التي تعاني من تأخّر في مجال التنمية.

ومن هنا، تولي السلطات المحلية أهمية قصوى لهذه المناطق، من خلال وضع برامج خاصة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية تهدف إلى تحسين ظروف معيشة سكانها وإشراكهم بصفة فعّالة في الحركية الاقتصادية الوطنية وتمكينهم من الانفتاح على المبادلات العابرة للحدود.

ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية :

كيف تساهم الجماعات المحلية في تنمية المنطق الحدودية في الجزائر؟

الكلمات المفتاحية :

السياسة العامة، تهيئة الإقليم، التنمية المحلية، الجماعات المحلية، التنمية المستدامة.

La politique nationale de régionalisation inclut toutes les stratégies visant à assurer une répartition appropriée de la population, des activités économiques et des infrastructures, en tenant compte des caractéristiques des régions et en assurant l'équilibre, l'équité et l'attractivité sur l'ensemble du territoire national dans le cadre du développement durable.Ainsi, cette politique a pour politique de ne pas accompagner les régions les plus dynamiques dans la structuration de son mouvement, mais surtout de garantir l'intégration d'espaces éloignés souffrant de retards de développement.Les autorités locales attachent donc une grande importance à ces zones en développant des programmes spéciaux de développement social et économique visant à améliorer les conditions de vie de leurs populations et à les associer efficacement à la mobilité économique nationale et en leur permettant de s'ouvrir aux échanges transfrontaliers.En ce sens, nous soulevons le problème suivant:

Comment les communautés locales contribuent-elles au développement de la logique de la frontière en Algérie?

les mots clés :

Politiques publiques, régionalisation, développement local, communautés locales, développement durable.

مقدمة :

الجماعات المحلية هي جماعة محلية وتحتل مكانة مهمة في التنظيم الإداري المحلي للدولة الجزائرية،وهي قاعدة اللاّمركزية وتعد الأرضية التي يرتكز عليها نظام الحكم لدورها القوي في تقريب الإدارة من المواطن , وفي رفع مستوى الكفاءات الإدارية لتحقيق التنمية المحلية لما تتميز به خلال جمع مواطنين يشتركون في العلاقات الإقتصادية من خلال إعتبارها وحدة إدارية لامركزية.

هذا ويمنح التشريع في كل دول العالم صلاحيات واسعة وكثيرة للبلديات في دعم وتقوية دور البلديات للمشاركة في تطبيق إستراتيجية التنمية المحلية وهذا يتوقف على وفرة الموارد المالية،فالمال هو أساس النشاط الإداري لا فائدة من تشكيل المجالس المحلية دون توفير الموارد البشرية الكفئة لتسيير تلك الموارد وإلا ينطبق القول الشائع فاقد الشيء لا يعطيه من هذا المنطلق تكون الجماعات المحلية هي المحرك الأساسي للتنمية المحلية بحكم علاقتها المباشرة مع السكان وإرتباطها الوثيق بالإقليم المحل، لهذا سعت الجزائر إلى الإصلاح وخاصة الإصلاح الإقتصادي وتطويره بدءا من مركزها إلا أن النظام المركزي لوحده لم يكن كافيا نظرا للضغط الحاصل على مستوى المركز وبالمقابل أصبحت الجماعات المحلية في وضع سيئ خاصة المنعزلة منها والريفية فأصبحت الحاجة إلى وضع نظام لامركزي يقوم بتنمية هذه المناطق لأن بدون الجماعات المحلية لا يمكن تحقيق السياسات الوطنية المطبقة من السلطة المركزية وهناك ملاحظة رغم توفر الإمكانات لبعض البلديات لكنها لم تخرج من بقعة التخلف.هذا وقد تشمل السياسة العامة الوطنية لتهيئة الإقليم جميع الإستراتيجيات الرّامية إلى ضمان التوزيع المناسب للسكان والنشاطات الاقتصادية والهياكل الأساسية، مع مراعاة خصائص الأقاليم والحرص على ضمان التوازن والإنصاف والجاذبية عبر كامل فضاءات التراب الوطني وذلك، في إطار التنمية المستدامة.وعليه، لا يكمن رهان هذه السياسة في مرافقة الأقاليم الأكثر ديناميكية من خلال هيكلة حركيتِها فحسب، بل وخصوصا، في السهر على دمج الفضاءات النائية التي تعاني من تأخّر في مجال التنمية.ومن هنا، تولي السلطات المحلية أهمية قصوى لهذه المناطق، من خلال وضع برامج خاصة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية تهدف إلى تحسين ظروف معيشة سكانها وإشراكهم بصفة فعّالة في الحركية الاقتصادية الوطنية وتمكينهم من الانفتاح على المبادلات العابرة للحدود.

ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية :

كيف تساهم الجماعات المحلية في تنمية المنطق الحدودية في الجزائر؟

المبحث الأول : تنمية المناطق الحدودية الأسباب والفواعل :

المطلب الأول : <u>مفهوم التنمية المحلية</u>:

التنمية المحلية هي عبارة عن برنامج محلي يهدف إلى دعم التنمية الإجتماعية والإقتصادية المحلية يتضافر جهود الجميع من رسميين وممثلي المجتمع المدني والتنمية التساهمية ذات الطابع الآمركزي ترمي إلى تدعيم كفاءة أعوان التنمية في ميادين شتى منها الإتصال والإعلام وتبسيط مسار المشاريع التساهمية للبلديات والقرى والمداشر.[1]

إنطلاقا من هذا التعريف نخلص إلى القول أن التنمية المحلية هدفها تحسين المستوى الإجتماعي والإقتصادي والخدمة العمومية للسكان المحليين وهي عملية يتم من خلالها تحقيق التعاون بين المجهود الشعبي والحكومي لتطوير مستوى الوحدات المحلية إقتصاديا وإجتماعيا وثقافيا[2].

كما تتميز التنمية المحلية من حيث إطارها النظري بوجود عناصر تحددها من الناحية الزمنية ومن الناحية المكانية وقطاع النشاط أما الأول فيحدد بفترة زمنية معينة قد تكون قصيرة أو متوسطة أو طويلة المدى.

أما المكاني فنعني به المكان الذي يتم فيه تجسيد برامج هذه التنمية المحلية, المستوى البلدي والولائي والمستوى الجهوي ومن حيث قطاع النشاط كون التنمية المحلية هي مرتبطة بتطوير القطاع على سبيل المثال لا الحصر في التنمية العمرانية والتنمية الإقتصادية والتنمية الإجتماعية والتنمية الإدارية[3].

ومن هنا نرى أن التنمية المحلية هي مصطلح يرتبط بمنطقة جغرافية محددة ويمكن التمييز بين مستويين للتنمية المحلية هما المستوى المحلي الواسع والمحلي الظيق, حيث يشمل الأول إقليما محددا وفقا للتقسيمات الإدارية السائدة في الدولة مثل الولاية" المحافظة", أما الثانية فتشمل قرية أو تجمعات سكانية محدودة نسبيا[4].

ونظرا للدور الذي تلعبه الجماعات المحلية في بناء وتطوير الإقتصاد الوطني خاصة البلدية, فإن المشرع الجزائري منحها دورا أساسيا في تسيير القطاع المحلي, ولبلوغ هذا التسيير الجيد لابد من سياسة تكون فعالة ترتكز على تحديد الأهداف, للوصول إلى تنمية محلية جيدة وهذا يعتمد على التخطيط وهو إجراء يتمثل في تنظيم المعلومات التقنية والإقتصادية, في إطار تصوري يملك التناسق الداخلي أمام قيود إقتصادية وغير إقتصادية وتنفيده لتحقيق أهداف معينة.

أما من حيث تجسيد التنمية المحلية, تتمثل في برامج التجهيز والأخرى مدعمة للإصلاحات الإقتصادية.

2-برامج التجهيز :

هناك نوعين من المخططات الأول على مستوى البلدية PCD والآخر على مستوى الولاية PSD وهذا حسب المرسوم 380/81 المؤرخ في 1981/12/26 ، المتضمن صلاحيات الجماعات المحلية في مجال التخطيط والتهيئة العمرانية[5].وهما كالتالي :

أ-المخطط البلدي للتنمية :plan communal de développement

هو عبارة عن مساعدة مالية تقدمها الدولة عن طريق الولاية لإنجاز مشاريع مسجلة سلفا بهدف التكفل بالحاجات الاساسية للمواطنين، وذلك كوضع شبكة أنابيب المياه الصالحة للشرب أو تمديد قنوات صرف المياه المستعملة، تعبيد الطرقات والأرصفة وإنجاز المنشآت الجوارية، وفك العزلة عن طريق شق الطرقات بالقرى والمداشر النائية وغيرها من المشاريع التي تدخل في إطار التنمية المحلية وفقا لما تقتضيه المنفعة العامة. وهو موجه أساسا إلى البلديات الريفية والمناطق الفقيرة بإعتباره الآداة المفضلة للتنمية المحلية[6]، وتسجيل المخطط البلدي للتنمية يكون بإسم الوالي بينما يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي السهر على تنفيده ويشترط في هذا المخطط أن يكون متماشيا مع المخطط القطاعي للتنمية وكذا المخطط الوطني للتنمية[7].

ب-المخطط القطاعي للتنمية :plan de développement sectoriel

هو عبارة عن برنامج تنموي يأخذ شكل مساعدات مالية ومادية تقدمها الولاية للبلديات[8]، وهو ذو طابع وطني حيث تدخل ضمنه كل إستثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها ويتم تسجيل هذا المخطط بإسم الوالي والذي يسهر على تنفيده ويتم تحضير المخطط في المجلس الشعبي الولائي وبعد المصادقة عليه تدرس الجوانب التقنية من طرف الهيئة التقنية بعد إرسال كل المخططات لها[9].

المطلب الثاني : <u>الحاجة الى تنمية المناطق الحدودية ، الأسباب والأهداف</u> :

ظلت المناطق الحدودية على هامش التنمية مقارنة بباقي المناطق الداخلية والمركزية للوطن ، وهو ما جعلها في تفاوت جهوي فادح لا تُخطئه العين في حين انها العمق الحقيقي للوطن . فالتّفاوت الفادح كان نتيجة فُتات مشاريع الاستثمار التي قُدمت لمناطق الحدود من قبل الحكومات المتعاقبة جعل منها أرضا مَواتا لم تجد من يحييها، طاردة للسّكان ، الأذهان والطاقات ، بل أنها أصبحت عبارة عن قنابل موقوتة جاهزة للانفجار سيما في ظل التهديدات الأمنية الحالية والظروف الاقتصادية الصعبة لأهالي تلك المناطق . وقد أفاد الدكتور كمال لعروسي خلال الندوة الحوارية الثالثة بمركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية أن القوى الاستعمارية عامّة والولايات المتحدة خاصة تتصارع وتتنافس على حماية مصالحها التجارية في العالم من خلال تحديد مجالات نفوذها وإحاطتها أحيانا بفزّاعة الارهاب . كما أن بعض الأطراف – حسب الكاتب - تؤجّج بؤر التوتر في المناطق الحدودية بمختلف أنحاء العالم كلما اشعرت تهديدا لمصالحها الاقتصادية ومسالكها التجارية الدولية[10]. من هنا أصبح لزاما على الجزائر التحرك السريع لتنمية وتطوير المناطق الحدودية مع جميع دول الجوار وذلك **للأسباب** الآتي ذكرها :

- ← الغياب شبه الكلي لمشاريع التنمية الاقتصادية ، السياسية ، الاجتماعية والثقافية على مستوى المناطق الحدودية، وهو ساهم كثيرا تفشي ظاهرة التهريب على مستوى الحدود .
- ← عدم توفر الهياكل القاعدية والبنى التحتية لسكان المناطق الحدودية دفع بهم الى النزوح نحو المدن وزيادة المطالب الاجتماعية .
- ← غياب التوازن بين المدن الساحلية والمناطق الحدودية من ناحية ضخ المبالغ المالية في اطار مخططات التنمية المحلية وكذا المرافق الحيوية ، جعل من سكان هذه المناطق مواطنون من الدرجة الثانية فيما يخص وطنية الانتماء ومواطنة الفعل والآداء ، وبالتالي لجوء الأغلبية منهم إلى القيام بأعمال غير قانونية وتضر كثيرا بالاقتصاد الوطني .
- ← التنامي الكبير لظاهرة الارهاب الايديولوجي المدار و الموجه من أطراف خارجية بغية مصالح تجارية واقتصادية على مستوى الدول العربية ، وبالتالي سهولة استقطاب أهالي المناطق الحدودية بمبالغ مالية معتبرة مع تعبتهم ضد أوطانهم وأهاليهم .
- ← الحملة الممنهجة والمغرضة من طرف بعض وسائل الاعلام والتي تخلط فيها بين الارهاب والتهريب ، حيث أصبح ينظر لقاطني المناطق الحدودية على أنهم ارهبيين باعتبارهم مهربّين ، وهو ما شكل تشويها كبيرا للظاهرة واتهاما صريحا لشريحة عريضة من المجتمع ابتدعت لنفسها طريقة عيش خاصة في ظل التجاهل شبه الكلي للسلطات المركزية .
- ← عدم استقرار الوضع السياسي على المستوى الاقليمي (ليبيا ، مالي ..،) وضبابية استقراء الوضع المستقبلي بغية التعامل الأمثل معه .
- ← أزمة الثقة الموجودة بين أعوان وإطارات الوحدات الأمنية المنتشرة على كامل الشريط الحدودي ، ينظر رجل الأمن للمواطن بالمنطقة الحدودية على أنه مصدر تهديد لأمن واستقرار الوطن نتيجة

أعماله غير المشروعة واللامسؤولة . في حين يتعامل قاطني هذه المناطق رجال الأمن على أساس أنهم التهديد المباشر لمصدر عيشهم الخاص نتيجة ظروفهم الخاصة .

نتيجة كل هذه الأسباب وأخرى والتي قد يُنظر إليها على أنها مشاكل ، وجب على السلطات الوصية مسابقة الزمن في وضع خطط تشغيلية ، تكتيكية واستراتيجية لتنمية وتطوير المناطق الحدودية . وذلك بتخطيط شامل ومتكامل لمجموعة العناصر المتداخلة لتحقيق أكبر عدد من الأهداف لهاته العملية ، عن طريق التكفل بأكبر قدر ممكن من الاحتياجات الاجتماعية ، الاقتصادية والعمرانية للمناطق الحدودية . ويمكن إيجاز أهم **الأهداف** المرجوّة من تنمية المناطق الحدودية في مايلي[11] :

- ← تحسين المستوى البيئي والمعيشي لقاطني المناطق الحدودية .
- ← الحفاظ على النسيج الاجتماعي والطابع العمراني لهذه المناطق .
- ← إنجاز شبكة للاتصالات والمواصلات من أجل ربط المناطق الحدودية فيما بينها وكذا بالمدن الداخلية .
- ← تحقيق نوع من التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين جميع ولايات الوطن خاصة من ناحية تمويل خطط التنمية المحلية .
- ← إنجاز الهياكل القاعدية بالمناطق الحدودية من طرقات ، مصانع ، مستشفيات ، مدارس ... أمام هاجس الامكانات المالية المحدودة من ناحية ومشكل التأطير من جهة أخرى .
- ← محاولة معالجة مشكل الفقر والبطالة الذي أصبح يؤرّق كثيرا سكان المناطق الحدودية وسبب خروجهم عن قوانين الجمهورية .
- ← بناء جدار فاصل بين التهديدات الخارجية و أمن واستقرار البلاد الداخلي عن طريق الاهتمام أكثر بالمناطق الحدودية و تثمين دور السكان المحليين في صناعة القرار داخل الوطن .

3- مساهمة الجماعات المحلية في تنمية المناطق الحدودية كفاءة وفعالية :

تعتمد عملية تنمية المناطق الحدودية على الكثير من المقار ت والصيغ للمحافظة على سكان هذه المناطق من النزوح أو الاعتماد على بعض الأعمال التي من شأ ا أن توفّ ر لهم مداخيل غير قانونية تضر قتصاد البلد كالتهريب، وتجارة المخدرات...الخ، و نذكر من بين هذه الاستراتيجيات :

- استراتيجية التنمية الزراعية في المناطق الحدودية التي يمكن أن تمثل مدخلا مهما لتنمية هذه المناطق لتحسين المستوى المعيشي و ز دة مداخيل المزارعين، من خلال إشراك النظام البنكي في عملية التمويل، وكذا نظام التأمين في الحماية من مختلف الأخطار تؤمّ ن فرص عمل و وسيلة لتشبث الفرد رضه. الزراعية. و لاعتماد على القطاع الزراعي لتنمية المناطق الحدودية يمكن المساهمة في تنمية فعلية خاصة وأن الزراعة اليوم بإمكانها أن تؤمن فرص عمل ووسيلة لتشبت الفرد بأرضه.

-استراتيجية التنمية الصناعية، من خلال خطط وبرامج تستجيب للأولو ت المتفق عليها عبر مسارات بحث واستشراف بين قوى الحدودية. ا تمع. وتلعب السياسة الصناعية دورا اساسيا في التنمية بحيث يمكن للدولة أن تقوم بتشجيع إقامة الصناعات في هذه المناطق الحدودية.

ولا بد للسياسة الصناعية التركيز على تحقيق التنمية المتوازنة بين مختلف المناطق، وفي هذا الصدد تعتبر الصناعات الصغيرة أكثر ملاءمة لظروف المناطق الحدودية، فهي تخلق فرص عمالة مما يتناسب مع فنون الإنتاج البسيطة خاصة في البلدان التي تفتقر إلى رؤوس الأموال، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد نسبيا على اليد العاملة وتعتبر كعامل لتثمين هذه الأخيرة .

تتميز هذه المؤسسات بأن لها القدرة على التفاعل بمرونة وسهولة مع متغيرات الاستثمار، أي التحول إلى إنتاج سلع وخدمات أخرى تتناسب مع متغيرات السوق ومتطلباته[12] ، وسهولة الدخول والخروج من السوق لنقص نسبة الأصو ل الثابتة إلى الأصول 9الكلية في أغلب الأحيان[13] .

المبحث الثاني : أهداف الجماعات المحلية في تنمية وتطوير الحدود:

المطلب الأول : الأهداف الحقيقية لتطوير وتنمية الحدود :

هناك عدة أهداف يمكن تحقيقها من خلال تنمية وتطوير الشريط الحدودي، ومن أهمها:

1-أهداف سياسية:

من أهم أهداف تنمية الشريط الحدودي، حيث تعل على تحسين علاقات الدول على الحدود.

أهداف أمنية ودفاعية: وتي تتحقق بالتنسيق الأمني.

2-أهداف إقتصادية:

حيث أن تنمية وتطوير الشريط الحدودي يعود بالفائدة على التنمية التجارية والسياحية لهذه المناطق،وبالتالي فإن تنمية السياحة والتجارة هما من أكثر أوجه الإستثمار إجتدابا لرؤوس الأموال الخاصة والعامة،ولذلك يجب أن يسبق مشاريع التنمية والتطوير تخطيط مسبق من طرف الجماعات المحلية يحدد الأهداف والمعوقات من خلال إطار شامل حتى لا تتعرض عملية التنمية للفشل والخصارة.

3-أهداف ثقافية :

حيث يؤدي تطوير الحدود الى التبادل الثقافي والتعرف على عادات وتقاليد وثقافة الطرف الآخر.

4-أهداف إجتماعية:

من أهم أهداف تنمية الشريط الحدودي، حيث أنها تعمل على التجديد المعنوي والنفسي والذي يتحقق للأهالي من خلال تغيير البيئة ونمط الحياة لشعورهم بالأمن والإستقرار والتمتع لأكبر قدر من الخدمة والنظام والنظافة وذلك بإعادة تنظيم وتطوير الحدود للأفضل .

5-أهداف بيئية:

من الأهداف المرجوة من عمليات تنمية وتطوير الحدود، وذلك بالمحافظة على نظافة هذه المناطق بحمايتها من التلوث وخاصة النفايات الصلبة .

6-أهداف ترفيهية:

عن طريق إستغلال الموارد الطبيعية وتحسين المظهر الجمالي بإقامة المناطة الترفيهية والمناطة المفتوحة والمنتجعات السياحية، والتي تعتبر متطلبات أساسية للسكان خاصة في الدول ذات الإزدحام السكاني حيث أن البحر هو المتنفس الوحيد لسكانها[14].

المطلب الثاني : متطلبات تنمية المناطق الحدودية :

تحتاج التنمية في المناطق الحدودية إلى متطلبات خاصة لاستثمارها تختلف عن المناطق الأخرى الداخلية ، لأسباب كثيرة من أهمها بعد تلك المناطق عن مركز محافظة البصرة، والمناطق الزراعية والصناعية والتجارية، ولا تحتاج إلى متطلبات لتنميتها إذا ما توفرت فيها الثروات الطبيعية أو تميزت بمواقع جغرافية أو اقتصادية أو استراتيجية لا تتوافر لغيرها من المناطق

1- المتطلبات المحلية:

أ- إعداد بيانات إحصائية سكانية تشتمل على معدلات النمو، ومعرفة الحجم، والتوزيع الجغرافي، والتركيب النوعي والعمري والاقتصادي والاجتماعي، ومعدلات البطالة ونسبة الأمية، وبيانات قياس للمتغيرات الاقتصادية وهي: الكساد، والانتعاش، ومستويات الدخل الفردي ومصادره، وحالة البنية التحتية، ودراسات السوق، ونوعية الطلب.

ب-تحليل إمكانات النمو الذاتي أي توافر البنية التحتية ، ومصادر المواد الخام، وحجم العمالة الجاهزة المتوفرة والقريبة .

ج- توافر مزايا استثمارية تعطي المناطق الحدودية ميزة تكاليفية نسبية لا تتوافر في المناطق الأخرى مثل تخفيض الضرائب على استثمارات رأس المال الأجنبي، وتقديم حوافز للمستثمرين المحليين مثل تخفيض الرسوم الجمركية أو حتى إلغائها على واردات الأجهزة والمعدات التي تستخدم في تجهيز مصانع ومعامل في المناطق الحدودية، وتخفيض رسوم استخدام المرافق المختلفة مثل : الهاتف ، والكهرباء ، والماء وغيرها من الخدمات التي تغري المستثمرين والمواطنين على التوطن فيها .ويتوقع في حالة استكمال متطلبات الاستثمار في المناطق الحدودية أن تصبح أكثر جذباً للمستثمرين خاصة من مراكز النمو والمناطق المجاورة

د- وبتزايدهم يمكن أن يتزايد عدد السكان العائدين أو الباحثين عن فرص عمل، وظروف معيشية مناسبة.

2- تحديات تنمية المناطق الحدودية:

تقف مجموعة من التحديات التي تمنع تحقيق تنمية حدودية تتناسب مع أهمية تلك المناطق وإمكانياتها ومن بين تلك التحديات ما يأتي:

1-ضعف الجانب الأمني في ضبط الحدود الدولية، واستمرار عمليات التهريب والتسلل لاسيما عبر شط العرب والشريط الساحلي .

- 2التهديدات الأمنية والعسكرية المستمرة في المنطقة في ظل تواجد الأساطيل الأجنبية وتلويحها بالعمل العسكري ضد إيران مما ينعكس سلباً على استقرار وتأ مين الحدود الدولية

3- قلة الأموال اللازمة لتنمية تلك المناطق التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة لتنظيفها وإنشاء بنية تحتية تخدمها في ظل الأزمة المالية وتدني أسعار النفط.[15] .

خاتمة :

نستنتج من دراستنا السابقة إن المناطق الحدودية لها من الأهمية ما للمناطق الأخرى لاسيما إذا ما توافرت فيها موارد طبيعية يمكن استثمارها وجذب السكان إليها ، وبما أن حدود الإدارية مع البلديات الأخرى تزخر

بإمكانيات اقتصادية يمكن استثمارها لتحقيق تنمية اقتصادية ومن أهمها وجود موارد مائية ، ومساحات زراعية ، وحقول نفط ، وموانئ بحرية ، فضلاً عن وجود تجمعات سكانية . وتفتقر تلك المناطق إلى بنية تحتية يمكن من خلالها تحقيق تنمية اقتصادية يستفيد منها سكان تلك المناطق أولاً ، وتقف الظروف السياسية وعدم الاستقرار وضعف الجانب الأمني حائلاً دون تطويرها.

1-تنمية العلاقات السياسية ، وتفعيل الاتفاقيات ، والمعاهدات

2-التعاون المشترك.

3- المناطق الحرة المقترحة.

4-الاستغلال المشترك للثروات الطبيعية.

5-إمكانية بناء مصانع وإقامة مشاريع زراعية مشتركة.

6-أجواء أمنية مناسبة في مختلف المجالات .

- قائمة المراجع :

---

[1]- عمتوت عمر، قاموس المصطلحات القانونية في تسيير شؤون الجماعات المحلية الجزائر: دار هومة للطباعة والنشروالتوزيع ط1، 2009، ص82.

[2]- فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسون وفاعلون، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع ط1، 2015، ص29،30.

[3]- جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع الجزائر: دارالأمة للطباعة والنشروالتوزيع ط1،2014،ص19،20،21.

[4]-نفس المرجع،ص22.

[5]-مسعود شيهوب، أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها على نظام البلدية والولاية في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986 ،ص69 ،70.

[6]-عمتوت عمر، مرجع سابق،ص293 .

[7]-سرير عبد الله رابح، المجالس المحلية كأداة للتنمية المحلية، مجلة المفكر، تصدر عن جامعة محمد خيضر بسكرة،العدد 07،ص83 .

[8]-عمتوت عمر، مرجع سابق،ص292 .

[9]- سرير عبد الله رابح ،مرجع سابق،ص84.

[10]- العروسي كمال ، التجارة الموازية والتهريب في سياق العولمة ، الندوة الحوارية الثالثة تحت عنوان " المناطق الحدودية ، التحديات والفرص " ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية ، الجزائر ، 2015 .

[11]- محمد فاروق صالح زعرب ، تنمية وتطوير المناطق الحدودية – حالة الشريط الحدودي بين مصر وقطاع غزّة - ، مذكّرة ماجستير في الهندسة العمرانية ، جامعة غزّة ، 2013 ، ص 64 .

[12]-.محمد هيكل، مهارة إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، الإسكندرية،2003 ،ص 20

[13] -فريد راغب النجار، إدارة المشروعات والأعمال صغيرة الحجم، مؤسسة شباب، الجامعة الإسكندرية، 1999/1998 ،ص8 .

[14]-.السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الحكم المحلي، تقرير المخطط الإقليمي 2008.

[15]-حسين قاسم محمد الياسري،تنمية المناطق الحدودية ،مركز دراسات البصرة والخليج العربي،العراق :مجلة دراسات البصرة ،العدد 2016،22،ص87و90.